ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

فشل يتكشف في تقرير «هآرتس»..

غزة تقاوم... والعدوان الصهيوني يغرق في مستنقع الهزيمة

منذ انطلاق العملية الصهيونية المسماة «عربات جدعون ٢»، سعت آلة الاحتلال لترويج صورة انتصار وشيك، إلا أن التقارير الصادرة عن الإعلام العبري نفسه، وتحديداً صحيفة هآرتس، تكشف عن حقيقة مغايرة تماماً: الاحتلال غارق في مستنقع غزة، يعاني من أزمات بنيوية عميقة، ويتخبط بين أهداف سياسية مستحيلة وواقع عسكري منهك، المقاومة الفلسطينية التي صمدت رغم آلة الحرب الوحشية، أثبتت أن غزة ليست مجرد ساحة قتال بل قلعة صمود، قادرة على إرباك أعتى جيوش المنطقة.

هذا الفشل الصهيوني لم يعد يقتصر على الميدان، بل انعكس على الداخل السياسي المحتقن وعلى صورة الكيان أمام المجتمع الدولي، ومن هنا، فإن الحديث عن «انتصار قريب» ليس سوى دعاية مضللة، تحاول التغطية على مأزق استراتيجي يزداد عمقاً يوماً بعد يوم، المقال التالي يحلل أبعاد هذا الفشل، انطلاقاً من ما كشفته الصحافة العبرية ذاتها.

انهيار صورة «الجيش الذي لا يُقهر"

طالما قدّم الكيان الصهيوني جيشه على أنه الأكثر تفوقاً في المنطقة، لكن الوقائع الميدانية في غزة فضحت هذه الأسطورة، تقرير هآرتس أشار بوضوح إلى أن وحدات كاملة من جيش الاحتلال تقاتل منذ السابع من أكتوبر دون انقطاع، مرهقة ومنهكة، تعاني من نقص المعدات الثقيلة، وتفتقر إلى أبسط الوسائل لاختراق تحصينات المقاومة، دبابات مهترئة، ناقلات جند متآكلة، وآليات هندسية شبه مشلولة بسبب غياب الصيانة وقطع الغيار.

هذه الصورة تعكس حقيقة جيش بدأ يتآكل من الداخل، غير قادر على خوض حرب استنزاف طويلة، المقاومة الفلسطينية من جانبها تستغل هذه الثغرات بذكاء، حيث حولت

نقاط ضعف العدو إلى مصدر قوة، وعليه، فإن الحديث عن «جيش لا يُقهر» لم يعد سوى وهم ينهار تحت ضربات الإرادة الفلسطينية وصلابة الميدان.

قيادة متخبطة وقرارات معزولة عن الواقع

أحد أبرز ملامح الفشل الصهيوني ما كشفه التقرير من فجوة هائلة بين القيادة الميدانية والقيادة العليا، ففي الوقت الذي يرفع فيه القادة الميدانيون تقارير «مفصلة على مقاس» ما يرغب السياسيون بسماعه، يتجاهلون عمداً الحقائق القاسية على الأرض، هذه الثقافة القائمة على الخداع الداخلي تجعل الاحتلال يتخذ قرارات مصيرية في انفصال كامل عن الواقع.

بينما يسوّق نتنياهو وقيادات الكيان أوهام «التقدم السريع» أمام الولايات المتحدة، يواجه الجنود واقعاً مختلفاً تماماً: مقاومة شرسة، أرض محصنة، وكمائن تُنهك قدراتهم يوماً بعد يوم. هذا التخبط القيادي ليس مجرد خطأ إداري، بل أزمة وجودية تهدد بانهيار الثقة بين المستويات المختلفة داخل المؤسسة العسكرية، المقاومة بدورها تدرك هذا الانقسام وتستفيد منه، فهي تعلم أن جيشاً بلا قيادة متماسكة لن يتمكن من تحقيق أي هدف استراتيجي.

صمود غزة وإفشال سياسة التهجير

لم تقتصر أزمة الاحتلال على الميدان العسكري فقط، بل امتدت إلى الجانب الإنساني حيث حاولت سلطات العدو تهجير سكان غزة نحو مناطق مثل خان يونس تحت غطاء «مناطق إنسانية»، لكن صمود الأهالي وإصرارهم على البقاء في بيوتهم أفشل هذا المخطط، وأظهر أن الفلسطينيين متمسكون بأرضهم رغم المجازر اليومية.

بينما يسعى نتنياهو لتسويق صورة «النصر القريب»، فإن بقاء آلاف العائلات في منازلها رغم القصف يكشف أن معادلة الأرض والإنسان ما زالت ثابتة لمصلحة غزة، هذا الصمود يعزز من صورة المقاومة أمام العالم، ويعمّق عزلة الكيان الصهيوني على الساحة الدولية، حيث لم يعد قادراً على تبرير جرائمه، إن سياسة التهجير التي فشلت في اقتلاع الفلسطيني من أرضه تؤكد مجدداً أن قوة هذا الشعب لا تكمن فقط في السلاح، بل أيضاً في الإرادة الراسخة التي تُفشل أعتى المخططات الصهيونية.

مأزق الأسرى وانكسار الخيارات الصهيونية

قضية الأسرى المحتجزين لدى المقاومة تحولت إلى عقدة استراتيجية للكيان الصهيوني، فالهجوم الشامل على غزة يعني زيادة احتمالات مقتل هؤلاء الأسرى، وهو ما يشكل هاجساً للقيادة العسكرية والسياسية، اعتراف بعض المسؤولين الصهاينة لعائلات الأسرى بأن إنقاذهم شبه مستحيل يعكس حجم الورطة، حادثة رفح العام الماضي، حين قُتل ستة أسرى داخل أحد أنفاق حماس، لا تزال ماثلة في الأذهان.

المقاومة الفلسطينية، من جانبها، تدرك أن ورقة الأسرى هي سلاح سياسي ومعنوي يقيّد حركة الاحتلال ويكشف عجزه، في المقابل، يقف الكيان بين خيارين أحلاهما مر: إما مواصلة العدوان مع احتمال فقدان المزيد من الأسرى، أو القبول بتسوية سياسية تُمثل اعترافاً عملياً بفشل عملياته العسكرية، في كلا الحالين، تتعمق صورة الهزيمة، فغزة لا تُخضعها القوة العسكرية، بل تُخضع المعتدي باستنزافه وكشف ضعفه أمام العالم.

غزة... معركة الإرادة وميزان الردع

أثبتت غزة خلال هذه الحرب أن المعركة ليست مجرد مواجهة عسكرية بين جيش مدجج بالسلاح وشعب محاصر، بل هي معركة إرادة في المقام الأول، فبينما يعتمد الاحتلال الصهيوني على ترسانته الضخمة ودعمه الغربي، تعتمد المقاومة الفلسطينية على صمودها الشعبي، ومرونتها في استخدام إمكانيات محدودة لكنها فعالة، الأنفاق، الكمائن، الصواريخ محلية الصنع، وحتى حرب المعلومات؛ جميعها أدوات حولتها المقاومة إلى وسائل لفرض معادلة ردع جديدة.

العدو الصهيوني، الذي اعتاد أن يفرض شروطه بالقوة، يجد نفسه اليوم محكوماً بمعادلات المقاومة، إذ يدرك أن أي توغل أعمق في غزة يعني مزيداً من الخسائر البشرية والمادية، ومزيداً من اهتزاز صورته أمام العالم، وفي المقابل، فإن استمرار صمود غزة رغم المجازر اليومية يعزز من رصيد المقاومة السياسي والمعنوي، ويمنحها موقعاً أقوى في أي تسوية مستقبلية.

بهذا المعنى، تحولت غزة إلى مدرسة في صناعة الردع، لا تكتفي بمواجهة العدوان بل تُحوله إلى فرصة لإعادة صياغة ميزان القوى، ومع كل يوم يمر، تتضح الحقيقة أكثر: أن الاحتلال عاجز عن كسر إرادة شعب، وأن قوة المقاومة لا تقاس بعدد الصواريخ أو العتاد، بل بقدرتها على تحويل الضعف إلى قوة، والحصار إلى فرصة لإبداع استراتيجيات تربك العدو.

في النهاية، تقرير هآرتس لم يكن مجرد نقد داخلي، بل شهادة من قلب الإعلام العبري على مأزق الاحتلال، فشل عسكري متراكم، قيادة مضطربة، مخططات تهجير فاشلة، وأسرى يفضحون عجز العدو عن الحسم، في المقابل، يبرز الفلسطينيون بمقاومتهم وصمودهم كصورة للنصر الحقيقي، مهما كانت التضحيات. العدوان الصهيوني على غزة يثبت مرة أخرى أن إرادة الشعوب أقوى من ترسانة الأسلحة، وأن الاحتلال، مهما حاول، سيبقى عاجزاً عن كسر إرادة أمة متجذرة في أرضها ومرابطة على حقها، وهكذا تتحول «عربات جدعون ٢» من وعد بالنصر إلى عنوان للهزيمة والانكسار.

الوقت

استهداف قطر كسر الجرة؟

– يأمل كلُّ عربيّ مخلص أن لا يقتصر الردّ العربيّ الإسلاميّ على البيانات بعد استهداف قطر، وبعد الاستهداف المتمادي والمتكرّر لسورية، وفي البلدين حكم لا نقاش يطال حجم التزامه بتنسيق توجهاته السياسية والأمنية مع التوجهات السياسية والأمنية الأميركية، بما في ذلك عدم اتخاذ أي مواقف أو خطوات تلحق الأذى بالمصالح الإسرائيلية، وعدم المشاركة في خطوات عملية سياسية أو اقتصادية أو قانونية أو دبلوماسية ضاغطة لوقف حرب الإبادة المفتوحة بحق الفلسطينيين في غزة، بما جعل كل حديث عن حصر الاستهداف الإسرائيلي بذريعة وجود مقاومة وسلاح مقاومة تفاهة فكرية وسخافة سياسية.

– يترقب المواطنون في البلاد العربية والإسلامية انعقاد القمة العربية الإسلامية لمناقشة العدوان الأخير على قطر، وهم يأملون أن يروا رداً مناسباً، والرد المناسب ليس إعلان حرب، بل هو ليس مجرد بيان شديد اللهجة، لأن هناك كثيراً من خيارات الردع والقوة غير الحرب، لكن الكلمات مهما كانت قويّة في هذا المقام هي تخاذل وتشجيع على توسيع دائرة العدوان.

– تستطيع القمة العربية الإسلامية اتخاذ قرار جماعيّ بقطع كل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع كيان الاحتلال، وإيقاف كل التعاملات التجارية مع كيان الاحتلال، ووقف كل التسهيلات الممنوحة في موانئ الدول العربية والإسلامية ومطاراتها وأجوائها ومياهها للسفن والطائرات الإسرائيلية، وربط التراجع عن هذه الإجراءات بإنهاء الحرب على غزة ورفع الحصار عنها فوراً.

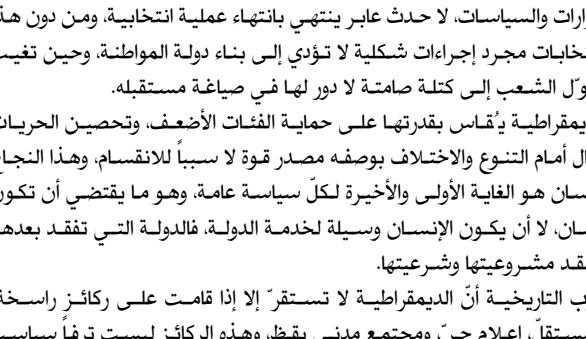

– لو فعل القادة في البلاد العربية والإسلامية ذلك مبكراً لنصرة غزة لما تمادت "إسرائيل" إلى هذا الحد في حرب غزة وفي التجرؤ على استهداف البلاد العربية، وإذا واصلوا ما فعلوه يوم تخلوا عملياً عن نصرة غزة، سوف يتمادى الاحتلال في التوحش والعدوان أكثر، وسوف تتسع دائرة الاستهداف لفرض معادلة الجغرافيا والاقتصاد مقابل الأمن.

– البلاد العربية والإسلامية أمام مفترق طرق، وقد كسر الاحتلال الجرّة معهم، فعل تبادله بالمثل؟

البناء

الديمقراطية وحماية الحقوق

المحامي عمر زين

قال الفيلسوف أرسطو: "الديمقراطية هي حكم الأحرار للأحرار"، ولعلّ هذا القول يلخص جوهر ما نحتفي به بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٢ في مناسبة اليوم الدولي للديمقراطية، فهو يذكّرنا بأنّ الحرية ليست امتيازاً تمنحه السلطة، بل حقّ أصيل لا تقوم الديمقراطية من دونه، وهو ما يجعل من هذا اليوم أكثر من مجرد تاريخ رمزي، بل محطة سنوية نعيد فيها التأكيد على أن الديمقراطية قيمة إنسانية عابرة للحدود، ومناسبة عالمية نراجع فيها مسار الشعوب في نضالها الطويل من أجل الحرية والكرامة.

إنّ الديمقراطية ليست مجرد آلية سياسية، بل هي منظومة قيمية وأخلاقية تتجسّد في احترام حقوق الإنسان، وصون كرامته، وضمان العدالة للجميع، ولهذا فهي تشكل السياج الذي يحمي المجتمع من الاستبداد ويصون الأفراد من تعسّف السلطة، كما أنّ أيّ نظام يدّعي الديمقراطية دون أن يكفل هذه الحقوق إنما يقدّم صورة شكلية لا تعكس جوهر الديمقراطية الحقيقي، فالديمقراطية لا تُقاس بالمظاهر، بل بمدى تجذرها في مؤسسات الدولة وسلوكيات المجتمع.

إنّ الديمقراطية الحقيقية تتجاوز حدود الانتخابات الدورية وصناديق الاقتراع، لتصبح أسلوب حياة يكرّس المشاركة الشعبية، ويعزز المساءلة، ويضع سيادة القانون فوق أيّ اعتبار، فهي مشروع يومي يتجسّد في القرارات والسياسات، لا حدث عابر ينتهي بانتهاء عملية انتخابية، ومن دون هذا البعد العميق تبقى الانتخابات مجرد إجراءات شكلية لا تؤدي إلى بناء دولة المواطنة، وحين تغيب المواطنة الحقيقية يتحوّل الشعب إلى كتلة صامتة لا دور لها في صياغة مستقبله.

فنجاح أيّ تجربة ديمقراطية يُقاس بقدرتها على حماية الفئات الأضعف، وتحصين الحريات الأساسية، وإتاحة المجال أمام التنوع والاختلاف بوصفه مصدر قوة لا سبباً للانقسام، وهذا النجاح لا يتحقق إلا إذا كان الإنسان هو الغاية الأولى والأخيرة لكلّ سياسة عامة، وهو ما يقتضي أن تكون الدولة في خدمة الإنسان، لا أن يكون الإنسان وسيلة لخدمة الدولة، فالدولة التي تفقد بعدها الإنساني سرعان ما تفقد مشروعيتها وشرعيتها.

لقد علّمتنا التجارب التاريخية أنّ الديمقراطية لا تستقرّ إلا إذا قامت على ركائز راسخة: مؤسسات قوية، قضاء مستقلّ، إعلام حرّ، ومجتمع مدني يقظ، وهذه الركائز ليست ترفاً سياسياً، بل ضمانة لبقاء الديمقراطية واستمرارها، فكلّ خلل يصيب إحدى هذه الركائز ينعكس ضعفاً على البناء الديمقراطي برمّته ويهدّد تماسكه الداخلي، وهو ما يجعل حماية هذه الركائز واجباً وطنياً لا يقبل التأجيل.

وهذه الركائز تشكل جميعها الحصن المنيع في وجه الاستبداد والفساد، وتفتح الطريق أمام التنمية المستدامة والسلام الاجتماعي، فلا نهضة بلا عدالة، ولا تنمية بلا حرية، ولا سلام بلا مشاركة، فحيث يسود الفساد تسقط العدالة، وحيث يغيب الاستقلال تسقط الثقة بين المواطن والدولة، والثقة هي العقد الاجتماعي غير المكتوب الذي لا تقوم الديمقراطية من دونه.

واليوم، في ظلّ ما يشهده عالمنا من أزمات سياسية واقتصادية وصراعات مسلحة، يبدو التمسك بالديمقراطية أكثر من مجرد خيار؛ إنه ضرورة وجودية لحماية السلم الأهلي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان مستقبل الأجيال القادمة، فالتاريخ شاهد على أنّ كلّ مجتمع يفرّط بالديمقراطية يفتح الباب واسعاً أمام الفوضى والانقسام، وذلك لأنّ غياب الديمقراطية لا يخلّف سوى الانقسام والظلم والعنف، وهي أمراض لا تنجو منها أيّ دولة إذا استهانت بقيمة الحرية، ولا دواء لهذه الأمراض إلا بالعودة إلى قيم الحرية والعدالة والمساواة.

فالديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة التي تتيح للشعوب أن تكون صانعة لقرارها، لا مجرد متلقية له، وحين يُستبعد الشعب من تقرير مصيره يفقد النظام السياسي جذوره وشرعيته، وحين يشارك الناس في صنع مصيرهم يشعرون بأنهم شركاء حقيقيون في بناء الوطن، فالمواطنة الفاعلة هي جوهر الديمقراطية وروحها الحيّة.

إنّ إحياء هذا اليوم يجب أن يكون لحظة وعي جماعي تدفعنا جميعاً، حكومات ومجتمعات وأفراداً، إلى مراجعة تجاربنا الوطنية بصدق، والاعتراف بما تحقق، ومعالجة ما لم يتحقق بعد، فالمراجعة الصادقة ليست إضعافاً للديمقراطية، بل تعزيز لها وتجديد لمسيرتها، والتقييم الصريح للتجربة الديمقراطية هو الخطوة الأولى نحو إصلاحها وتعزيزها، ومن دونه تبقى الديمقراطية شعاراً هشاً لا يصمد أمام الأزمات.

فالديمقراطية ليست منحة تُمنح، ولا شعاراً يُرفع، بل هي ممارسة يومية تتطلب التزاماً، ووعياً، وإيماناً راسخاً بأنّ الحرية والكرامة حقوق أصيلة لا تقبل المساومة، وهي عقد اجتماعي متجدّد يُبنى بالجهد والتضحيات، لا بالوعود والخطب، ولا تنجح إلا إذا تحوّلت إلى ثقافة متجذرة في وعي الشعوب وسلوك الحكام، فالثقافة الديمقراطية هي التي تجعل من القيم ممارسة حيّة، لا نصوصاً جامدة.

كما قال نيلسون مانديلا: "الديمقراطية تعني أن تُمنح لكلّ إنسان الفرصة ليكون سيداً على حياته، لا عبداً لقرارات غيره"، ويذكّرنا هذا القول بأنّ الدفاع عن الديمقراطية واجب أخلاقي لا ينتهي، لأنه السبيل إلى بناء أوطان يسودها الحق والعدل والكرامة الإنسانية، فالوطن الديمقراطي ليس مجرد حلم نتطلع إليه، بل هو مسؤولية مشتركة نصنعها معاً، جيلاً بعد جيل.

ترامب بين الخيبة والقلق

عمر معربوني

"كانت بيننا علاقة رائعة، أشعر بخيبة أمل كبيرة تجاه الرئيس بوتين"، مضيفًا: «آلاف الأشخاص يموتون، إنها حرب لا معنى لها». في سياق آخر قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنّه لا يشعر بالقلق إزاء إنشاء تحالف محتمل بين روسيا والصين، وذلك بعد لقاء بين الرئيسين الصيني والروسي في بكين الثلاثاء عشية العرض العسكري الضخم الذي سيُقام في الصين. وقال: «لست قلقًا على الإطلاق». وأضاف «لدينا أقوى قوات عسكرية في العالم وبلا منازع، ولن يستخدموا قواتهم العسكرية ضدنا أبدًا، صدقوني، سيكون ذلك أسوأ قرار يتخّذونه على الإطلاق".

مع بداية وصوله إلى الحكم حاول ترامب أن يحسم الكثير من القضايا حول العالم ليتفرغ للمسألة الأساسية وهي إعادة تصحيح النظام الرأسمالي في أميركا بسبب تخطيها مرحلة الليبرالية والوصول إلى مرحلة « المافياوية « وهو ما يتجلى بسلوك ترامب داخل أميركا وخارجها.

يبقى أن الفجوة في أميركا تتمثل في عدم التماهي بين طبيعة النظام المالي «المفلوش» والذي توسع بشكل غير طبيعي وبين متطلبات السوق، فأميركا لم تعد مركز إنتاج بل مركز إدارة مالية تفقد التحكم بمفاتيحه يومًا بعد يوم وهذه الفجوة جعلت أميركا الأكثر مديونية عبر التاريخ.

مقابل ذلك نشاهد في الصين تماهيًا بين النظام المالي ونظام السوق كون الصين تحولت إلى مصنع العالم، ولأن معركة ترامب الرئيسية هي مع الصين كان يأمل من خلال رفع الرسوم الجمركية أن تسارع الصين للتفاوض معه وهو ما لم يحصل، خصوصًا أن أكبر ١٠ إلى ١٥ شركة أميركية كانت موعودة من ترامب بالوصول إلى نتيجة تعيد التوازن إلى الاقتصاد الأميركي.

إضافة إلى ذلك يجب أن نعلم ماذا يريد ترامب من الصين وهو أمر ليس شديد السرية، فترامب يريد من الصين مسألتين:

المسألة الأولى: إقفال الشركات الأميركية التي تنتج في الصين وإرجاعها إلى أميركا.

المسألة الثانية: الوصول إلى شراكة مع الصين في اقتصاد المستقبل المرتبط بتخزين الطاقة وليس إنتاجها والمقصود هنا بشكل خاص سيطرة الصين على استخراج وإنتاج الليثيوم والسيليكون

وغيرهما، وهو ما يفسر تسرُّع ترامب في عقد صفقة المعادن الثمينة مع أوكرانيا ورغبته في إنهاء الحرب خشية أن تبلع روسيا كامل أوكرانيا إذا لم تتوقف الحرب.

لهذه الأسباب واكبنا مجموعة من الاحتكاكات في أكثر من مكان تركزت في جغرافيا حلفاء الصين وبشكل أخص الهند وباكستان وأيضًا إيران بهدف وضع الصين في الزاوية وإجبارها على الذهاب إلى شراكة كاملة مع أميركا. مشكلة ترامب الحالية أنه وعد الشركات الكبرى في أميركا بإيجاد حلول لكن حسابات الحقل لم تتوافق مع حسابات البيدر.

في روسيا والعلاقة معها لم يصل ترامب إلى مبتغاه بشكل سريع بسبب حسابات بوتين المتعلّقة بالأمن القومي الروسي وكون أوكرانيا لا تزال تشكّل مخاطر كبيرة لا يمكن حلها على طريقة ترامب.

انطلاقًا من معرفتي بتفاصيل «الأزمة الأوكرانية» ولا اعرف إن كان مصطلح «الأزمة» ينطبق على ما يحصل بعد العملية العسكرية الروسية التي أصنّفها بالاستباقية، والتي لن تتحقق أهدافها على المستوى العسكري إلا بالوصول إلى مقاطعة اوديسا وقبلها السيطرة على مقاطعة نيكولاييف. إضافة إلى ذلك أعتقد أن السيطرة على منطقة شرق نهر الدينبر كاملة ستكون هدفًا روسيًا إستراتيجيًا.

والمؤشرات على هذا التوجّه الروسي تبدو جليّة من خلال تقدم الجيش الروسي في مقاطعات هي خارج الأراضي التي أصبحت بموجب الاستفتاء الشعبي أراضيَ روسية.

أقصد هنا تقدم الوحدات الروسية في مقاطعات سومي وخاركوف ودنيبرو بيتروفيسك حيث تتزامن هذه العمليات مع عمليات جمهورية دونيتسك وخصوصًا تقدم الجيش الروسي في مقاطعة دنيبروبيتروفيسك والهدف برأيي هو الوصول إلى مدينة زابارويجيا وقطع الإمداد عن القوات الأوكرانية التي تقاتل في جمهورية دونيتسك.

يبقى أن عدم الوصول إلى اتفاق يصب في مصلحة روسيا بتحقيق أمن قومي مستدام يعني استكمال الجيش الروسي مهامه والتحول من نمط العملية العسكرية الحالي إلى نمط أوسع وأكبر والوصول إلى مقاطعة أوديسا التي قال عنها الرئيس بوتين في أحد لقاءات منتدى فالداي بجوابه لأحد المفكرين المشاركين عن رأيه بمدينة أوديسا حيث قال بوتين: «أوديسا من اجمل المدن الروسية".

يبقى أن أزمة ترامب الحالية ستأخذه مع روسيا إلى الطريق المسدود بسبب حاجته لحل الكثير من القضايا التي لا يمكن لروسيا أن تتساهل فيها وخصوصًا وضع آليه للقضاء على النازية في أوكرانيا.

وبسبب الوضعية الحالية المعقّدة من المرجح أن تتّجه الأمور على مستوى القرار في أميركا إلى:

١ - إما حصول انهيارات اقتصادية واسعة يواكبها احتجاجات وظهور دعوات الانفصال لدى بعض الولايات وهو أمر قديم قد يتصاعد إذا وصلت الانهيارات إلى مستويات عالية.

٢ - أو الهروب إلى الأمام بالذهاب إلى مواجهة مع الصين.

ربطًا بما تقدّم سنشهد في العالم والإقليم متغيرات دراماتيكية لن يصمد فيها إلاّ القوى المتماسكة.

وبما يرتبط بلبنان والمنطقة المعيار الأساسي للبقاء هو الصمود.